

رسائل

إلى المحرر

«البلهد» ترد

ردا على المقال الصادر في جريدة «الأخبار» بتاريخ 2018/12/15 تحت عنوان «مطراخية بيروت «تطرود»» المبلمد من الأشرفية»، صدر عن مكتب الرئيس في جامعة البلمدن البيان الآتي:
نأسف لما كُتب في المقال المذكور أعماله من حيث الأسلوب والمضمون، مما يترك انثراً سلبياً على الجو الأكاديمي في جامعة البلمدن التي طالما ساهمت في إنشاء أجيال يشهد لها بالإبداع والفأل. وإننا نستغرب قيام البعض بالتنبؤ بدول أعمال مجلس الأمتاء وقراراته وإلقاء التهم الكاذبة التي تهدف إلى التشهير والإساءة إلى بعض الأكاديمي الأساتذة في الحقلين العلمي والإداري. هذا وإنّ القرارات التي اتخذت والمتخذ في مجلس الأمتاء إنما تهدف دوماً إلى إعلاء الوضع الأكاديمي وتطوير العمل الإداري في الجامعة. أما من ناحية المعلومات المتعلقة بمستشفى القدس جاورجيوش في بيروت، فهي عارية من الصحة. وهنا نؤكد أنّ الكلام عن «طرده جامعة البلمدن» كما ذكر في المقال، هو متهين لملطة ومؤذٍ للرائي العام.

من هنا وجب التوضيح أنّ مكتب الرئيس هو المصدر الوحيد المخول بالإجابة عن أي أسئلة تتعلق بجامعة البلمدن. بناء عليه، فإنّ جامعة البلمدن، ممثلة بمجلس أمنائها ورئيسها، ترجو من الإعلام المؤقر ومن الصحافيين الإجلاء توشي الدقة والحقيقة في نشر أي معلومات تتعلق بمسيرة الجامعة الأكاديمية والإدارية، كي تبقى صادقية العادم صوّنة بعيداً عن المهادنات غير المجدية. وأخيراً، تحفظ الجامعة بحقها باتخاذ كافة الإجراءات القانونية تجاه أي مصدر تبشّر معلومات خاطئة تُسبب إلى الجامعة وتاريخها العريق.

الجزء الأكبر من المناطق اللبنانية بكابات الناف ضوئية على سبيل الإعارة، بهدف الإسراع في العمل وتوفير الوقت. لكن هل بحق لهيئة عامة أن تخرج من مستودعاتها معدات على سبيل الإعارة؟ يوضح كريدية أن العملية ممكنة وتتم وفق آلية وضعتها وزارة الاتصالات، وتتضمن توقيع الشركة على تعهد بإعادة الكمية التي استعارتها. يختصر المدير العام لأوجيرو المسألة بانها عملية روتينية تسهم في كسب الوقت ريثما تصل طلبية الكابات، التي وافقت عليها، من الموردین في الخارج. لكن في المقابل، يتبين، في وثيقة حصلت عليها «الأخبار»، ومؤرخة في 21 حزيران 2018، أن مدير المالية في الهيئة محمد محبدلي في إعارة المواد أمر غير ممكن بحسب نظام أوجيرو.

يوضح محبدلي أن «مبدأ تسليم الكوابل من مستودعات الهيئة وفق البرامج والأنظمة والقوانين يكون للقائم بأعمال الصيانة والمهمات الموكلة إلى الهيئة ويتم تسجيل حركة الكوابل على حساب التخفّات في السجلات ولا يمكن تسجيلها على زبائن أو موردين

إيلي الفرزلي

اعلن رئيس هيئة أوجيرو، عماد كريدية، في حديث إلى «الأخبار» أن الهيئة تزوّد شركة «سيرتا» فازت بصفحة تمديد الألياف الضوئية في

تقرير

محرر

وقف محاسبة المواد.» وأكثر من ذلك، يؤكد انه «حيث إن مشروع FTTC له ميزانية منفصلة عن موازنة الهيئة ويتم التحاسب مع الوزارة بخصوص المستحقات الواجبة إلى الموردين بموجب الية وضعت لهذا الشأن، نرى صعوبة في حسم أية متوجبات (في حال لم ترجع الشركة ما اقترضته)». هذا التوضيح لم يات من فراغ، إذ كان محبدلي قد تلقى إجابة من المدير العام موقعة بتاريخ 18 حزيران الماضي يوافق فيها على تنفيذ طلب مديرية التخطيط الاستراتيجي «لتسليم الكوابل الخاصة على سبيل الإعارة إلى شركة سيرتا، وذلك لتنفيذ مشروع FTTC في خلدة» (14 حزيران)، كما يطلب «استكمال اللازم حسب الأصول المرعية الإجراء استثنائياً على أن تقدم الشركة المتعهدة بكتاب ضمان تتكفل فيه بحسم المتوجبات مقابل المواد من مقبوضاتها في حال عدم إرجاع ما اقترضه، ويدعو كريدية في اتصال المرستة إلى مديريةية (قطاع المستودعات من ضمنها) ومديرية التخطيط، إلى «العمل على إعداد إجراءات والبائ لإقراض المواد»؛ علماً بأن مدير التخطيط



«سيرتا» تستمر كابات من اوجيرو بواقفة المدير العام (هيلم الموسوي)

بيان

منذ تأسيس شركة البان لبنان عام 2003، بنت الشركة معملاً ومزرعة في محافظة بعلبك الهرمل بحيث أصبحت تضمّ اليوم 600 عامل وموظف في كافة الأقسام، وقد كان هاجس ألبان لبنان منذ إنشائها موضوع البيئة كما موضوع مكافحة تلوث نهر الليطاني من خلال معالجة مياه ومخلفات المزرعة والمعمل.

كنا قد عملنا عام 2005 بالتعاون مع الجامعة الأميركية على معالجة هذه المشكلة من خلال إنشاء مشروع بيئي لإنتاج الغاز biogas للتخلص من مخلفات المزرعة، إلا أنّ تعرّض المعمل للعدوان عام 2006 حال دون نجاح هذا المشروع.

وها نحن اليوم، بعد أن أهّمنا عملية إعادة الاعمار، نعود من جديد لتكون الأوائل في إنشاء مشروع بيئي لتكرير المياه الناتجة من المعمل والمزرعة معاً لإعادة استعمالها في الزراعة فقط وإنتاج الأسمدة الصلبة والسائلة كجزء من الحملة الوطنية لمكافحة التلوّث البيئي في نهر الليطاني.

إنّ شركة ألبان لبنان قد أخذت المبادرة، رغم وضع لبنان والشركة المالي في الوقت الحاضر، بتحمّل كلفة إنشاء هذا المشروع التي تزيد عن 2 مليون دولار من خلال قرض مدعوم بمعظم الفائدة والفائدة فقط، إلى جانب تحمّل الكلفة التشغيلية السنوية العالية التي تصل إلى 700,000 دولار والتي تتحملها كاملة البان لبنان ، وذلك حفاظاً على البيئة وصحة أهل المنطقة.

لقد قامت وزارة البيئـة، من خلال مشروع LePap بكافة الدراسات بالتعاون معنا ولمدة سنتين وتوصلنا إلى اتفاق بنتيجة ذلك مع الشركة الكندية LWR حيث وقعنا العقد في 22 تشرين الأول 2018 في السراي الحكومي.

من تاريخه والعمل جارٍ على قدم وساق للحصول على رخصة الإنشاء من محافظة بعلبك، وقد استحصلنا على الرخصة في 2018/12/17 بعد إنجاز كافة المعاملات التي استغرقت وقتاً ومجهوداً.

من جهةٍ أخرى، قمنا بتحويل الأموال بحسب الاتفاق إلى الشركة الكندية، من الحسابات التشغيلية للشركة، حتى قبل حصولنا على موافقة البنك الدولي ومصرف لبنان على القرض المدعوم الفائدة وتحويل الأموال المعدّة لهذا المشروع. وقد وقعنا عقد اتّفاقٍ مع شركة عيود الهندسية لإتمام البناء التابعة للمشروع طبقاً للخراطى التنفيذية.

إلى جانب كل ذلك، بادرنّا بالتعاون الكامل مع طلب المدعي العام المالي في تشرين الثاني 2018، إلى القيام بحفر

البرك لتجميع الأسمدة السائلة الناتجة عن المزرعة مع زراعة القصب على الأطراف ومنها بدلاً من وصولها مباشرة إلى نهر الليطاني لحين تركيب وتفعيل معمل تكرير المياه على نفقة البان لبنان الكاملة.

أمّا بالنسبة لمياه المجاري الصحية التابعة للسكن والمعمل، وبعد أن رُفض إشراكها بالمجاريرالصحية العامة، قمنا بإنشاء جور صحية مدروسة بانتظار إنتهاء المحطة قبيل نهاية العام 2019.

كريدية يساعد «سيرتا» هن كيس أوجيرو!

عماد أبو راشد كان قد أرفق طلبه بلائحة بالمواد المطلوبة وهي عبارة عن ستة أنواع من الكابات يبلغ مجموع طولها نحو 13 ألف و100 متر.

كذلك، كان أوضح أن طلبه يعود إلى «توجيهاتكم (المدير العام) تنفيذ مشروع FTTC في منطقة خلدة بأسرع وقت ممكن.

التعهد بتنفيذ المشروع بمدة أقصاها 45 يوماً.

طلب الشركة استعارة بعض الكابات الخاصة في العالم»، وعن تخفيض ردهته الائتمانية عبر «موديز» الكابات المطلوبة يتخلط فترة زمنية لا تقل عن 4 أشهر.

تعهد الشركة بإعادة الكمية المستعارة بنفس المواصفات ومن نفس المورد فور تسلمها من المصنع (كابات لبنان)».
اللافت أن كريدية لم يعلق على كتاب محبدلي، بل اكتفى بإحالته المستعارة بنفس المواصفات ومن نفس المورد فور تسلمها من المصنع (كابات لبنان)».
اللافت أن كريدية لم يعلق على كتاب محبدلي، بل اكتفى بإحالته المستعارة بنفس المواصفات ومن نفس المورد فور تسلمها من المصنع (كابات لبنان)».
اللافت أن كريدية لم يعلق على كتاب محبدلي، بل اكتفى بإحالته المستعارة بنفس المواصفات ومن نفس المورد فور تسلمها من المصنع (كابات لبنان)».

التحويل إلى مديريةية الشبكات بحث ذاته يؤكد ما ذهب إليه محبدلي، فلا البية في أوجيرو لتسليم المواد لأي طرف خارجي، وهي لا يمكن أن تخرج من المستودعات إلا بناءً على أوامر شغل، أي إن وشركة طبيعى، وهنا لا تكتمل تكون محصورة بأعمال تنجزها أوجيرو حصراً، وفي الوجهة التي اشترت لأجلها.

أما الحصول شركة سيرتا تحديداً على المواد بهدف تسريع الأعمال والالتزام بالفتره المقررة، فيفترض أن لا يكون من مهام أوجيرو، بل من مهام الشركة التي فازت بالعقد، على أساس دفتر شروط ملزمة بتنفيذ وإلا تعرضت لمرامات مالية. ثم إن سيرتا ليست الوحيدة التي وقع العقد معها، فلماذا لم تطالب الشركات الأخرى المواد، وإلا يفترض بمن تقدم إلى استدراج العرض أن يردك انه سخايحة إلى معدات لبده الأعمال.وأولاهـا الكابات بطبيعية الحال؟ وإن كان العقد قد وُقّع في شباط 2018، فلماذا لم تفعّل الشركة حاجتها من الكابات خلال أربعة أشهر، خاصة أنها حصلت سلفاً على 25 في المئة من قيمة العقد؟ وكم يبلغ الوفر الذي حققته من جراء اقتراض الكابات من أوجيرو، والتي لا يوجد الية لاستعادتها؟ وحتى لو أعادتها، هل من الية تسمح لأوجيرو بتعويض مصاريف حفظ الكابات وإدارة المستودعات، التي وفرتها الشركة؟ وقيل ذلك، ماذا كان موقف مدير التدقيق الداخلي احمد رسلاوي السذي وصلته نسخة من الإحصالة؟ وماذا كان موقف الاستشاري المسؤول عن مراقبة تنفيذ المشروع أي «خطيب وعلي»؟

وقبل هذا وذلك، لماذا إذا المدير العام لأوجيرو في حديثه لـ«الأخبار» أن الشركات تقرّض الألياف الضوئية حصراً، نافيًا أن تكون قد اقترضت أي كابات نحاسية أو أنها قد تلقت «فابياناشال تايمين»، اليمينيّة الرأسمالية الليبرالية. بنشر عرض كتاب يشعخ «الحاس من النحاس، إطلافاً من أن «الحاس موجود ويمكن شراؤه من كابات لبنان بسهولة»؟

عامر محسّن

أزمة النظام

المشكلة هي أنّهُ حين كنت تكذب عن مشكلة الدين العام قبل سنوات، وتحدّر من الحائط الذي نتجّه الى الاصطدام به، لم يكن أحدٌ يهتمّ أو يأخذ الكلام على محمل الجدّ؛ أمّا اليوم، حين أصبحت المشكلة حقيقية - وصار الحائط أمامنا مباشرة - وشعر الكلّ بالآزمة وساد الابتعاد بآثما في حالة إفلاس موجدل، أصبح الكلام عن الدين واستحالة دفعه يجرّ عليك الاتهام بأنك «تهرّب الثقة» بالاقتصاد الوطني وتثير الذعر وتستدعي الأزمة (أنت) وليس سياسات العقود الماضية والاستدانة بلا حساب وإهدار إمكانيات الوطن وفرص التنمية). اليوم، على أيّ حال، لم يعد مهماً ما نوقله على المستوى المحلي أو أن نتقع المواطنين بشيء، فالوضع المالي للبنان لم يعد سرّاً والأسواق العالمية تتكلم عنه بلا حرج. منذ يومين في «بloomberg» تقريرٌ عن لبنان، يوصفه «أحد أسوأ التجارزين في مجال المالية العامة في العالم»، وعن تخفيض ردهته الائتمانية عبر «موديز» أخيراً، ليضيف أنّنا حين نبدأ بتمويل الدين في السنة القادمة، ينسب فائدة جديدة ومرتفعة، فسوف نقع في مشكلة حقيقية في خدمة الدين وكلفته.

حتىّ نشرح المسألة من زاوية جديدة: المشكلة ليست في أنّ الدين اللبناني هو من الأعلى عالمياً كنسبيّة من الدخل الوطني، بل هي أكبر من ذلك. لو أنك نظرت الى معدلات الدين العام في العالم، فسنتجد دولاً تحمل ديوناً كبيرة، وتجد دولاً أخرى تدفع فائدة مرتفعة على قروضها؛ ولكن لبنان هو من الدول النادرة التي تتال الشرفين معاً. هناك دول (مثل الصين أو اليابان) يحمل القطاع الخاصّ والعام فيها قروضاً ضخمة، ولكنها أيضاً تمكّل اقتصاداً منتجاً مبيتاً، ينمو بوتيرة نمو الدين أو بأسرع منه. ولديها موارد ضريبية كبيرة متوقّعة في المستقبل، يمكن الاعتماد عليها لخدمة الدين أو إدارته. لبنان ينوء اقتصاده أصلاً تحت خدمة اللّين، والنمّو معدومٌ تقريباً، فمادّا سيستنتج الحلل الأجنبي حين ينظر الى هذه الأرقام؟ ما هو فريخٌ حقّاً في حالة لبنان هو أنّ «دورة الدين والغائده، هذه قد استمرّت الى اليوم، وتمكّنت الدولة من استخراج المليارات سنوياً، من اقتصاص فقير وينحدر، لخدمة هذا الدين من دون أن يثور عليها الشعب، وذهبت في التتّشّف» الى أبعد ما يتخيّلهُ أيّ مواطنٍ غربيّ، من دون أن تنهار المنظومة. نقصد هنا أنّ الدولة لم «تسحب» بحسب من الاستثمار ولعب دور توزيعي أو دعم الفقراء، بل إنّها تحوّلت حرفياً الى «جاني ضرائب» وسط عجز في كلّ مهام الدولة الأخرى، بما في ذلك تقديم الكهرباء والخدمات الأساسية (المسألة ليست صدفة أو نتيجة «قلّة كفاة»، أنت لا تحتاج الى مجلس حكماء العالم لكي تزوّد بلداً مثل لبنان بالطاقه بعد عشرين عاماً على نهاية الحرب).

حتىّ نفهم البعد الكامل للمشكلة، وقيل أن نحاول إقناع المواطنين بأنّ الفريق الحاكم قادرٌ على تجاوز الأزمة، يجب أن نتذكّر السياق السياسي الذي تجري فيه الأمور. المجتمع السياسي في لبنان لا يعمل بشكل طبيعيّ، وهنا لا تكتمل على التأخير في تأليف الحكومة، بل عن أنّ البلد يعيش منذ عام 2005، بالمعنى السياسي - في حالة «حرب أهلية»، كل طرف لا يعترف بشرعية الآخر، والسبب الوحيد الذي يمنغ الصدام - ويجبر الأفرقاء، على التعايش وتأييف الحكومات معاً - هو عدم رغبة المقاومة بذلك، واستحالة الحرب على الطرف الآخر، أو عدم توافر «السيناريو» المناسب لها (حرب سوريا كانت مرشّحاً مثالياً لاستعادة سنجاريو 1975، بكلّ عناصره تقريباً، ولكن الحرب - بشكل شبه إستجاري - لم تتسرّب الى لبنان). المواجهة السياسية في لبنان لن تُحلّ ولن تكون هناك حياة سياسية طبيعية ولو جرت انتخابات وتشكّلت الحكومة، فليس من الطبيعي ولا من الصخّي أن تكون المقاومة، بعد أن حرّزت الأرض، مضطّرة الى الدفاع عن نفسها وعن شرعيتها ضمن النظام السياسي، ولمواجهة أعدائها الخارجيين في الداخل - أو هذا يعني، ببساطة، أنّ التحرير لم يكتمل. وهذه الحال ان تتغيّر لأنّها، مثل الدين العام، أسبابها «بنبوية» ولا تتعلق بالوضع الداخلي والتنافس على الموارد والسياسات؛ علّة وجود أعداء المقاومة في لبنان، وما يبيغيم في مواقعهم ويمثّمهم بالدمع والمويل، هو بلهيم لهذا الدور بالتحديد، مثلهما كانت الدول الصغيرة، خلال الحرب الباردة، تتنافس في إبراز «قيمتها» للراعي الدولي في منافسة للحصول على الموارد والدعم والمساعدات، فلا حياة ولا عطاء، ولياً للكثير من العائلات السياسية في لبنان إلا اذا أثبتت «قيمتها» في مواجهة المقاومة ومحاربة محورها في لبنان (أو التظاهر بذلك وكسب الوقت حين لا تكون قادرةً على فعل شيء، على الأرض). هذه هي الدينامية التي تحرك السياسة في لبنان، ولا علاقة لها بالحسابات الداخلية أو النقاش العقلاني حول مصلحة البلد. من هنا، فإنّ طلب من المواطنين أن يتقوا بدولةٍ «لا تعمل»، وقد اخترقتها الانتقسامات السياسية حتى اخذت المسافة بين جهاز الدولة والبيروقراطية من ناحية، وبين الأحزاب وأصحاب النفوذ من ناحيةٍ أخرى، هو ضربٌ من الخيال.

«مسد الطاوله»

المفارقة أيضاً هي أنّهُ، بينما لا يزال الوسط السياسي اللبناني رافضاً للنقاش حول احتمال الإفلاس أو امكانية التوقّف عن دفع الدين، ومواجهة الواقع بشكل مسؤول، سيقفنا «السترات الصفر» في فرنسا الى تحديد «الغاء الدين العام» كأحد المطالب التي نشرتها أخيراً، مع أنّ وضع الدين العام في فرنسا، ووزنه على معيشة الناس والاقتصاد، أقل وطأةً بما لا يُقاس من حالة لبنان (حجّة السترات الصفر هي أنّ هذا الدين قد تمّ دفعه بالفعل، وباضعاف مضاعفة، وليس من المنطقي دفع الفائدة عليه الى الأبد). في الوقت ذاته، تقوم محلّة «فابياناشال تايمين»، اليمينيّة الرأسمالية الليبرالية، بنشر عرض كتاب يشعخ «الحاس من النحاس، ومسح الحسابات كلّ فترهٍ من الزمن. الكتاب هو لاقصنادي

الدّين العام و«نهاية العالم»: عن البدايات الجديدة

ومؤرّخ يدعى مايكل هيدسون، وعنوانه «سامحوا ديونهم» (منشورات «أيلت»، 2018)، وهو يعود في التاريخ ليحلّل تعامل مختلف الحضارات مع عبء الدين وتناجحه. على ما يبدو، كان الملوك البابليّون يحملون نظرة «دائرية» تجاه الديون والاقتصاد، بحيث يتمّ كلّ بضع سنوات الغاء، جميع الديون على المزارعين بعد أن تتراكم ويضحى عبثها فوق الاحتمال (وأكثر الديون كان على الفلاحين تجاه المعبد)، و«مسح الطاولة» ونبدأ من جديد، كدورة الموت والبعث. أمّا الرومان، في المقابل، فقد كانت نظرتهم «خطيّة» الى الزمن والاقتصاد، ويصرّون على استمرارية الديون بأيّ شمن، ولو سدّدت أقساطها بعد أجيال، يدفعها أناسٌ لم يرتبوها على أنفسهم، ولكنها التصفت بهم كالتبذر (وهذه بالضبط هي حالنا في لبنان).

الفكرة هنا - تضيف «فابياناشال تايمز» - هي أنّ البابليين قد فهموا المعادلة التي تكلم عنها بيكيتي وغيره من الاقتصاديين، والتي تتعصر بأعراضها الاقتصاد العالمي حالياً، وهي أنّ الدين يميل الى التوسّع بأسرع من نمّو الاقتصاد، أي إن كتلة الديون والقروض لو لم يتمّ التحكم فيها بطريقةٍ ما أو محورها دورياً، فهي ستتفخخ حتى تستنزف الاقتصاد والبلد، ويصير الشعب بأكمله (في حالة الدين العام) عبداً لها.

الخطيّة الأساسية للموثنّين، الذين دخلوا «المؤسسة» بشكلٍ متحرّج، لا تتعلق بالسياسات والتسويات والتفاصيل، بل في أنّهم لم يصرّحوأ، منذ البداية، بأنّهم أمام تركةٍ مستحيلة، والبلد قد تمّ تهبه وترتّبت عليه ديونٌ أفرقته ولا سبيل لتسديدها، وأنّ السؤل السياسي المركزي في لبنان هو حول كيفية تحقيق الانتقال الاقتصادي، والتحرّر من هذه المصاعلة. قبل أن تمنعنا الأزمة بتوقيتها هي لا بتوقيتنا الآن، أصبح من السهلّ حتّى توزيع المسؤوليّة على المازق الذي نحن فيه، والمسألة سقطت في دوامة الترافيق السياسي والعباب الإعلام (وأصبح قسمٌ معتبر من الشعب اللبناني متفقّ بأنّ جبران ياسليل مسؤولٌ عن أزمة الدين أكثر من فريق الحريري)، وما زال، يجري تحت مجموعة سرديات، بعضها بالمعنى السياسي والزراحي، وأنّ تقع تحت الاحتلال، وبين أن تكون تحت سيطرة دين عام يتحكّم في معاشك واقتصادك وأحوال أهلك الى الأبد. تجاهل مسألة الدين العام في الماضي كان، وما زال، يجري تحت مجموعة سرديات، بعضها ميتافيزيائي يعتبر أنّ الأرقام وقوانين الاقتصاد نافثة (أن يسامحوا للبلد بأن «ينهار» وبعضها الآخر هو نسخة «أريته» عن نظرية «لبنان مركز الكون» حين اقترحنا الإفلاس المقصود قبل سنوات، لم يكن ذلك لأننا نهوى الحلول الجذريّة، بل لأنّ البلد (أي تامين استمرارية الدين وخدمته حتى النهاية) هو أسوأ بكثير. اليوم بدأت هذه الاحتمالات بالتحوّل الى واقع؛ في السنة القادمة قد يجبرونك على خفض سعر العملة، فتخسر ثلث قيمة راتبك، وستزيد الضرائب، وماذا بعد ذلك؟ لا تتبوّأ ففلياً من وسيلة «تتشف» في يد الدولة اللبنانية باستثناء بيع بعض الأصول العامة القليلة أو خفض رواتب البيروقراطية (فكفي لتتحمّل النظام قد خسر الفئة الشعبية الوحيدة التي ما زالت لها مصلحة في استمراره).

البعض يتنبّه الآن الى ضرورة التفاوض حول حجم الدين اللبناني أو تقرير خفض له (discount) بعد أن فات الوقت على مثل هذه الحلول الجزئيّة. بالنمائية، في حالات كثيرة يقوم الدائنون بالواقفة على خفض الدين السيادي، وذلك ليس لشعورهم بالذنب ومشاركتهم في العيب، بل لكي يضمنوا أن لا يخفق الدين البلد، وحتى يستمرّ في دفع الفوائد من دون توقّف. لماذا نستخدمه ونقتدر عليه حلولا؟ في هذا البلد، لا أحد يفكّر على مستوى كبير. لديك فرصة تاريخيّة لإعادة تأسيس النظام الاقتصادي والسياسي في لبنان، من دون أن تدفع أثت شيئاً، بل هم خفروا الحفرة وتمادوا وواصلوا البك الى الأزمة، وليس واجباً أن نندهم بل أنّ نفكر في بدايات جديدة. هناك إمكانيّة لتحرير البلد من عباءة الدين، التي تسببه منذ مفقود، «ومن حالة الإفقر المزمنة». يوجد احتمال إعادة تأسيس القطاع المصرفي على أساس جديد، يخدم فيه البلد ولا يأخذه رهينة ويغتاش من أفكاره، ويتألّى قاداته وأمرهم من موظفي الخزينة الأميركية. أمّا أزع أنّ لبنان على مشاكلة كثيرة هو، بقدراته البشرية وميزاته «البنبوية»، والدفق المستمرّ لتحويلات المهاجرين، لا يستحقّ المكان البائس الذي يقع فيه، والذي يعجزوننا به في المستقبل القريب، وإنّه إن تحرر من النمط الاقتصادي الذي يخفنه اليوم ويكبله ويظلم الفقراء دون غيرهم، فهو سيصبح مكاناً أفضل بكثير لغالبية أبنائه - وهناك المقابل من سيخسر بالطبع، الناس الذين يملكون الدين أو الذين وجدوا لأنفسهم مكاناً محظياً في «المنظمة» الحالية (سواء) في الأعمال أو في «الوظائف الجيدة» القليلة ضمن البيروقراطية أو الإعلام أو المنظمات الدولية)، وهم تحديداً الفئة التي لا تستحقّ ثروتاتها وأسلوب حياتها ومستوى استهلاكها الحالي.

خاتمة

عودة الى التاريخ. في الماضي الأوروبي، كانت العائلات المصرفية الكبيرة تربط نفسها بسلالات ودول. كالعلاقة الشهيرة بين سلالة الهابسبورغ في القرن السادس عشر وعائلة «فوغر» الألمانية، التي مؤّلت دولة الامبراطور وحرّوبه (كما في الحال اليوم، كانت العائلات المصرفية تحتاج الى الدولة التي تعطيها عانداً مضموناً على رساميلها، والدولة كانت تحتاج الى هذه العائلات وثرواتها، التي يستحيل من غيرها أن تؤمّل جهاز الدولة أو تدفع كلفة الجيش وحملائه).

في الوقت ذاته، كانت حدود هذه العلاقة مفهومة: حين يسقط النظام الذي «عقد الصفقة» معه (أو يُقتل الزعيم الذي راكم الدين في اغتيال، مثلاً) تسقط معه الديون التي ترتبها. وبالفعل، حين أشهر قبيلب الثاني إفلاسه بعد تسلمه العرش بقليل، سقطت معه عائلة «فوغر» وانحدرت الى الأبد. التوقّف عن الدفع، إن حصل، لن يكون نهاية العالم كما يهذنوننا، بل فرصة لبدايات جديدة، قبل أن يفرض علينا مسار تنازل وإذلال يدفع فيه الفقير مجبداً شمن خطيّة غيره. لا شيء، يحصل بلا كلفة، ولكن كلفة البديل أسوأ، ولا تسمحوا لأحد بأن يخونكم به الحرب»، فلا سلب حقيقيّاً للحرب بين اللبنانيين، والعاقل، على أيّ حال، هو من يخاف الفقر أكثر من الحرب.